

Distr.: General
1 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ١٢٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية
للمحكمتين الجنائيتين

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وإلى أعضاء مجلس الأمن
التقرير السنوي الثاني للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، المقدم
من رئيس الآلية وفقاً للمادة ٣٢ (١) من النظام الأساسي للآلية (انظر قرار مجلس الأمن
١٩٦٦ (٢٠١٠)، المرفق ١).

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



كتاب إحالة

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
ورئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية
للمحكمتين الجنائيتين

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن التقرير السنوي الثاني للآلية الدولية
لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، عملاً
بالمادة ٣٢ (١) من النظام الأساسي للآلية.

(توقيع) تيودور ميرون

الرئيس

التقرير السنوي الثاني للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

موجز

يعرض هذا التقرير أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

افتتحت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية فرعها في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، فأصبحت تضطلع بأعمالها في قارتين مختلفتين وتؤدي وظائف أورتتها إياها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتشمل هذه الوظائف تولى مسائل قضائية معينة، وتوفير الحماية للشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وإدارة المحفوظات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشرف الرئيس على مسائل تتعلق بإدارة الآلية، ونسق عمل الدوائر، وأصدر عددا من الأوامر والقرارات منها ما يتصل بطلبات الإفراج المبكر وتحديد الدول التي يقضي فيها المدانون مدة عقوبتهم. وعقدت دائرة الاستئناف جلساتها في أولى دعاوى استئناف الأحكام التي تحال إليها وأصدرت عددا من القرارات في تلك القضية وفي غيرها. وعلاوة على ذلك، أصدر القضاة المنفردون عددا كبيرا من الأوامر والقرارات تتعلق بالدرجة الأولى بتعديل تدابير الحماية المتوافرة للشهود.

وركّز مكتب المدعي العام على الأنشطة الواقعة في نطاق اختصاصه، وتشمل تعقب بقية الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بشأنهم، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، والسير في إجراءات الدعوى في أول طلب استئناف تنظر فيه الآلية. وإضافة إلى ذلك، وضع مكتب المدعي العام أنظمة وإجراءات لتبسيط عملياته وضمان قدر أكبر من التنسيق بين مكتبه في فرعي الآلية.

وقام قلم المحكمة بتوفير وتنسيق مجموعة واسعة من أنشطة الدعم الإداري والقضائي للآلية. كما وفر خدمات الحماية والدعم للشهود، واضطلع بأعمال تتعلق بمختلف جوانب تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمتين، وتعاون معهما في إعداد السجلات والمحفوظات تمهيدا لنقلها إلى الآلية. وساهم القلم أيضا في إبرام اتفاق مع الدولة المضيفة وُقّع مع جمهورية تنزانيا المتحدة، وهو يدير عملية إنشاء المباني الجديدة لفرع أروشا. وعلى الصعيد الإداري، واصلت الآلية استقدام مجموعة متنوعة من الموظفين ذوي الخبرة.

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أنشطة الآلية
٦	ألف - التنظيم
٦	باء - الإطار القانوني والتنظيمي
٧	جيم - مجلس تنسيق الآلية
٧	دال - لجنة القواعد
٧	هـ - التنسيق مع المحكمتين
٧	ثالثا - أنشطة الرئيس والدوائر
٧	ألف - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الرئيس
٨	باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها القضاة المنفردون/القضاة المناوبون
٩	جيم - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف
١٠	رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام
١٠	ألف - مكتب المدعي العام بفرع أروشا
١٣	باء - مكتب المدعي العام بفرع لاهاي
١٥	خامسا - أنشطة قلم الآلية
١٥	ألف - الإدارة والتوظيف والمرافق
١٦	باء - دعم الأنشطة القضائية
١٧	جيم - تقديم الدعم للأنشطة الأخرى التي صدر بها تكليف
٢١	سادسا - الخلاصة

أولا - مقدمة

- ١ - يعرض التقريرُ السنوي الثاني للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أنشطة الآلية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.
- ٢ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، افتتحت الآلية الدولية لتصريف الأعمال فرعها في لاهاي، فأصبح لها فرعان في قارتين مختلفتين أولهما ذلك الذي افتتح في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ووفقا لما جاء في النظام الأساسي للآلية الدولية وطبقا للترتيبات الانتقالية، اضطلعت الآلية ببعض المسؤوليات والوظائف التي كانت موكلة إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وذلك إضافة إلى الوظائف التي نُقلت إليها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق وكانت تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
- ٣ - وتشمل ولاية الآلية كفالة محاكمة الهاربين الذين هم من أبرز القادة الذين يُشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن الجرائم المرتكبة. وقد تم حتى تاريخه القبض على جميع الهاربين الذين أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بشأنهم، وجرى تسليمهم للمحكمة لحاكماتهم. ومن بين المتهمين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بشأنهم، لا يزال تسعة أشخاص طلقاء. ومن المتوقع أن تتولى الآلية محاكمة ثلاثة من أولئك الهاربين التسعة؛ أما قضايا الهاربين الستة المتبقين فقد أُحيلت إلى رواندا لإجراء المحاكمات.
- ٤ - وأنيطت بالآلية أيضا ولاية تخولها تنفيذ عدد من الأنشطة القضائية الأخرى، بما يتسق مع أحكام نظامها الأساسي وفي إطار التواريخ المحددة في الترتيبات الانتقالية. وتشمل هذه الأنشطة إعادة المحاكمة في قضايا أنجزتها المحكمتان، والنظر في دعاوى استئناف الأحكام والقرارات الصادرة عنهما، ومراجعة إجراءاتهما، علاوة على النظر في حالات انتهاك حرمة المحكمة وشهادات الزور.
- ٥ - وكُلفت الآلية إضافة إلى ذلك بالاضطلاع بوظائف معينة تختص بها المحكمتان، وتشمل حماية الضحايا والشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في قضايا تنظر فيها المحكمتان أو الآلية، وإدارة محفوظات المحكمتين والآلية، والإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمتين، والرد على طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية بشأن التحقيقات مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة ورواندا ومحاكمتهم، ورصد القضايا التي تحيلها أي من المحكمتين إلى المحاكم الوطنية.

٦ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الآلية مجموعة من الأنشطة القضائية وغير القضائية الواقعة في نطاق اختصاصها. كما واصلت الآلية تطوير إطار عملها القانوني والتنظيمي وبذلت جهوداً مكثفة لاستقدام الموظفين. ورغم أنها كانت في الفترة المشمولة بالتقرير لا تزال تعتمد على المحكمتين لتوفير خدمات الدعم في مجالات الموارد البشرية والشؤون المالية والميزانية والمشتريات واللوجستيات والأمن وتكنولوجيا المعلومات، فقد بدأت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عملية بناء قدراتها الإدارية تدريجياً.

ثانياً - أنشطة الآلية

ألف - التنظيم

٧ - تتألف الآلية من ثلاثة أجهزة هي: (أ) الدوائر التي تضم دائرة ابتدائية لكل فرع من فرعي الآلية، ودائرة استئناف مشتركة لفرعي الآلية كليهما، ويتولى رئيس الآلية رئاستها؛ (ب) مدعٍ عام مشترك لفرعي الآلية كليهما؛ (ج) قلم محكمة مشترك لفرعي الآلية كليهما، لتقديم الخدمات الإدارية للآلية، بما في ذلك الدوائر والمدعي العام.

٨ - ويرأس كل جهاز رئيس متفرغ مشترك بين الفرعين، يعين لفترة ولاية مدتها أربع سنوات. ورئيس الآلية هو القاضي تيودور ميرون، والمدعي العام بها هو حسن بوبكر جالو، ورئيس قلمها هو جون هوكينغ.

٩ - والآلية مؤسسة مؤقتة. وهي تمارس أعمالها لفترة أولية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وفقاً لما قرره مجلس الأمن. وتواصل الآلية عملها لفترات لاحقة مدة كل منها سنتان تلي كل استعراض يجريه المجلس للتقدم الذي تحرزه في أداء عملها، بما يشمل إنجازها للوظائف الموكلة إليها، وذلك ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

باء - الإطار القانوني والتنظيمي

١٠ - تواصل الآلية وضع هيكل ينظم أنشطتها، إدراكاً منها للحاجة إلى وضع قواعد وإجراءات وسياسات توائم بين أفضل ممارسات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتتيح البناء عليها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت الآلية توجيهين إجرائيين يتناول أحدهما شروط تقديم طلبات الاستئناف وإجراءاتها والآخر طول المذكرات والالتماسات. وأعدت الآلية كذلك وثائق وسياسات تنظيمية أخرى.

جيم - مجلس تنسيق الآلية

١١ - عملا بالمادة ٢٥ من قواعد الآلية للإجراءات والإثبات، يتألف مجلس تنسيق الآلية من الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم، ويجتمع عند اللزوم لتنسيق أنشطة الأجهزة الثلاثة التابعة للآلية. وقد اجتمع المجلس ليناقدش جملة أمور منها المسائل المتعلقة بإنشاء الآلية، ونقل الوظائف من المحكمتين، والمسائل المتعلقة بالميزانية، والإطار التنظيمي، ومسائل أخرى محل اهتمام مشترك. وعقد مجلس تنسيق الآلية أيضا اجتماعات مشتركة مع مجلس التنسيق التابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل مناقشة المسائل الشاملة المتصلة بتقديم الخدمات ومسائل الميزانية وانتقال الوظائف إلى الآلية.

دال - لجنة القواعد

١٢ - عين الرئيس في لجنة القواعد اثنين من قضاة الآلية، هما القاضي فاغن جونسن والقاضي كارمل أجيوس، رئيسا لجنة القواعد في كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على التوالي. وتنظر لجنة القواعد بالآلية في عدد من المقترحات التي تنطوي على تعديل للقواعد.

هاء - التنسيق مع المحكمتين

١٣ - عملت الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جنبا إلى جنب مع كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقد استفادت كثيرا من سلفيها وتلقت منهما قدرا كبيرا من الدعم التشغيلي والإداري. ويعمل موظفو المؤسسات الثلاث معا عن كذب وهم يتبادلون المعارف والخبرات المؤسسية والدروس المستفادة.

ثالثا - أنشطة الرئيس والدوائر

ألف - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الرئيس

١٤ - انكب الرئيس، بصفته رئيس الآلية، على العمل في مسائل عديدة تتعلق بإنشاء الآلية وإدارتها. فوضع توجيهات إجرائية واعتمدها، وعقد اجتماعات منتظمة مع رئيس القلم بشأن مسائل تنفيذية، ومثل الآلية في محافل شتى.

١٥ - ووفقا للتكليف الوارد في النظام الأساسي، وافى الرئيس مجلس الأمن، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، بتقريرين نصف سنويين عن التقدم المحرز في أنشطة الآلية، وقدم إلى المجلس إحاطتين عن عمل الآلية إحداهما في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والأخرى

في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤. كما أحال الرئيس التقرير السنوي الأول للآلية (A/68/219) إلى الجمعية العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/464)

١٦ - وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أجرى الرئيس زيارته الثانية لرواندا في إطار بعثة رسمية تألفت من ممثلين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وممثلين للآلية وضمت رئيس المحكمة والمدعي العام بالمحكمة المعين أيضا مدعيا عاما للآلية. والتقى ممثلو الكيانين بالمسؤولين الروانديين لعرض آخر المستجدات فيما يتعلق بانتقال مسؤوليات المحكمة ووظائفها إلى الآلية. وزار الرئيس أيضا البلدان التي كانت جزءا من يوغوسلافيا السابقة للاجتماع بالمسؤولين الحكوميين، وحضور المناسبات العامة، ولقاء الرابطات الممثلة للضحايا. وقد التقى أيضا بمسؤولين حكوميين وبرايطات ممثلة للضحايا من بلدان يوغوسلافيا السابقة في أماكن أخرى منها لاهاي.

١٧ - وأصدر الرئيسُ بصفته القضائية أوامر تكليف عدة، إضافة إلى ستة قرارات بالموافقة على طلبات للإفراج المبكر، وقرار مؤقت بالتصديق على إعفاء من العقوبة، وستة أوامر لتحديد دول إنفاذ الأحكام، وأوامر وقرارات سرية أخرى. وبت في طلبين لإجراء مراجعة إدارية لقرارين صادريين عن قلم الآلية، كان أحدهما سريا. وردّ الرئيس ردّا غير مانع للدعوى ثلاثة طلبات لإلغاء إحالة قضايا إلى رواندا لإجراء المحاكمة بها، وأصدر قرارين آخرين يتعلقان بقضايا محالة إلى السلطات الوطنية. ورفض الرئيس جزئيا التماسا قُدم في سياق مسألة ذات صلة بانتهاك حرمة المحكمة. وتولى الرئيس إضافة إلى ذلك رئاسة دائرة الاستئناف وعمل قاضيا لمرحلة ما قبل الاستئناف في أول دعوى استئناف تنظر فيها الآلية في قضية أوغستين نغيراباتواري ضد المدعي العام.

باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها القضاة المنفردون/القضاة المناوبون

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الآلية عددا من الطلبات المقدمة، في إطار المادة ٨٦ من قواعد الإجراءات والإثبات، للسماح لأطراف بالاطلاع على معلومات سرية أو تعديل تدابير الحماية في سياق الإجراءات الوطنية. وفي فرع أروشا، أصدر القاضي فاغن جونسن، بصفته قاضيا منفردا، سبعة قرارات بشأن طلبات مماثلة في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي فرع لاهاي أيضا، أصدر القاضي باكون جاستيس مولوتو في الفترة نفسها ٢٣ قرارا على هذه الشاكلة. كما أصدر في إطار المادة ٧٦ من قواعد الإجراءات والإثبات قرارا بشأن تدابير للحماية.

١٩ - إضافة إلى ذلك، أصدر القاضي جونسن أربعة قرارات لردّ طلبات تالية للاستئناف في قضية أليغاز نييتيكا وقرارين بشأن مزاعم حدوث انتهاك لحرمة المحكمة في إطار قضية أوغستين نغيراباتواري. وكذلك أصدر قرارا وأمرًا يتعلقان بمسألتين سريتين. وأصدر القاضي مولوتو قرارين بشأن مسألتين تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة، وأمرًا تلا تلقي الآلية مواد وردت من إحدى الدول، وأمرًا يتعلق بطلب تمويه مواد وإعادة تصنيفها. وأصدر القاضي بيرتون هول قرارا بشأن مسألة سرية وأمرًا يتعلق بطلب لتمويه مواد وإعادة تصنيفها.

٢٠ - وفي شهر أيار/مايو ٢٠١٤، قام القاضي جونسن، بناء على طلب المدعي العام، بإبطال الأوامر الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل القبض على فوجنس كايشيشيما، وفينياس مونياروغاراما، وألويس نديمباتي، ولاديسلاس نتاغانزوا، وشارل ريانديكاويو، وشارل سيكوبو، واستعاض عنها بأوامر صادرة عن الآلية للقبض على المذكورين وتسليمهم إلى السلطات الرواندية. وهذه الأوامر علنية وموجهة إلى جميع الدول الأعضاء الملزمة، طبقا للمادة ٢٨ من نظام الآلية الأساسي، بالامتثال للطلبات دون أي تأخير لا داعي له.

جيم - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدم إلى دائرة الاستئناف طلبٌ لاستئناف حكم صادر في قضية أوغستين نغيراباتواري. وكانت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أدانت السيد نغيراباتواري، وزير التخطيط الأسبق في رواندا، بتهم الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلي على ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، والاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٣٥ عاما. وطعن السيد نغيراباتواري في الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية، وانتهت مرحلة تقديم المذكرات في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣. واستمعت دائرة الاستئناف إلى المرافعات الشفوية في أروشا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بعد أن أصدرت ١٠ أوامر وقرارات في مرحلة ما قبل الاستئناف. ولم تصدر الدائرة بعد قرارها بشأن ثلاثة التماسات تتعلق بتقديم أدلة إضافية في مرحلة الاستئناف، ومن المتوقع النطق بالحكم قبل نهاية عام ٢٠١٤.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أُودع لدى دائرة الاستئناف في الفترة المشمولة بالتقرير طلبٌ للمراجعة أودعه ميلان لوكيتش. وانتهت مرحلة تقديم المذكرات في هذه القضية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقام الرئيس، بإحدى صفتين هما قاضي مرحلة ما قبل المراجعة والقاضي الرئيس في قضية ميلان لوكيتش، بإصدار أربعة أوامر وقرارات تتعلق بإجراءات تمهيدية متنوعة وطلبات سرية أخرى. وأصدرت دائرة الاستئناف أيضا قرارا بشأن طلب

استئناف لقرار رفض بموجبه إلغاء إحالة قضية رادوفان ستانكوفيتش إلى سلطات البوسنة والهرسك، وقراراً بشأن طلي استئناف مقدمين من ديوغراتياس سيوريزي وماكسميليان تورينابو فيما يتعلق بدعاوى انتهاك حرمة المحكمة.

٢٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، عُرض على دائرة الاستئناف طلب أودعه أليغاز نييتيكا لتعيين محام له من أجل مساعدته في تقديم طلب للمراجعة. وكان معروضا على الدائرة أيضا مسألة سرية أخرى والتماس يتصل بها لم تبت فيهما بعد.

رابعاً - أنشطة مكتب المدعي العام

٢٤ - في الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب المدعي العام في الاضطلاع بولايته في سياق أنشطة شتى منها تعقب المتهمين الهاربين، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية، وتعهّد ملفات المتهمين الهاربين تحسباً لاعتقالهم والنظر في دعاوى الاستئناف وغيرها من إجراءات التقاضي أمام دائرة الاستئناف في الآلية.

٢٥ - إضافة إلى ذلك، تم في الفترة المشمولة بالتقرير وضع أنظمة وإجراءات لتبسيط العمليات وضمان قدر أكبر من التنسيق بين الفرعين. وقد عُقد أول اجتماع مشترك لمكتب المدعي العام في الفرعين في أروشا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأصدر المدعي العام منذئذٍ لائحتين (إحدهما عن معايير السلوك المهني لمهامي الادعاء والأخرى عن طلبات المساعدة التي ترد إلى المدعي العام من السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية) ومبادئ توجيهية داخلية (بشأن الكشف عن المواد المتعلقة بالشهود عند تلبية طلبات المساعدة). وعلاوة على ذلك، أدرج المدعي العام على الموقع الشبكي للآلية دليلاً لمساعدة السلطات على تقديم الطلبات المتعلقة بتعديل تدابير الحماية.

ألف - مكتب المدعي العام بفرع أروشا

٢٦ - اكتمل الملاك الوظيفي لمكتب المدعي العام بفرع أروشا حيث يعمل ١٥ موظفاً أساسياً في أروشا وفي مكتب كيغالي الفرعي. وشُكل في مكتب المدعي العام فريقٌ معني بدعاوى الاستئناف لتمثيل الادعاء في دعوى استئناف الحكم الصادر في قضية أوغستين نغيراباتواري (انظر أدناه). وإضافة إلى ذلك، يعكف المدعي العام على إعداد قائمة تضم المرشحين للانتحاق بالعمل في المكتب تحسباً لإلقاء القبض على المتهمين الهاربين وبدء

محاكمتهم أمام الآلية. ولا يزال فرع أروشا يتلقى الدعم عند اللزوم من مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكفالة الانتقال السلس لوظائف المحكمة إلى الآلية.

١ - تعقب الهاربين ودرجة الاستعداد لإجراء المحاكمات

٢٧ - آلت إلى الآلية المسؤولية عن تعقب بقية الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بشأنهم. وتمثل الأولوية الرئيسية في إلقاء القبض على الهاربين الأهم الثلاثة وهم أوغستين بيزيماننا، وفيليسيان كابوغا، وبروتاييس مبيرانيا، ويواصل المدعي العام تكثيف الجهود لتعقب هؤلاء مع التركيز بشكل خاص على منطقتي البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي.

٢٨ - ولا يزال المدعي العام يتلقى الدعم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ووزارة الداخلية بالولايات المتحدة من خلال برنامجها للمكافآت المخصصة للإرشاد عن مرتكبي جرائم الحرب، ومن بعض الدول الأعضاء. وهو يعرب عن امتنانه لمجلس الأمن الذي جدد في قراره ٢١٥٠ (٢٠١٤) ندائه الهام إلى جميع الدول الأعضاء أن تتعاون مع الآلية في القبض على الهاربين التسعة المتبقين ومحاكمتهم.

٢٩ - وبموجب المادة ٢٨ (٣) من النظام الأساسي، يواصل مكتب المدعي العام تقديم المساعدة، متى أمكن ذلك، في تعقب الهاربين الستة الذين أحيلت قضاياهم إلى رواندا (فولجنس كاييشيما، وفينياس مونياروغاراما، وألويس نديمباتي، ولاديسلاس نتاغانزوا، وشارل ريانديكاو، وشارل سيكوبابو).

٢ - إجراءات الاستئناف ومرحلة ما بعد الاستئناف

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع الفريق المعني بدعوى الاستئناف بمكتب المدعي العام بمسؤولية الدفاع في مرحلة الاستئناف عن حكم الدائرة الابتدائية في قضية نغيراباتواري. وقد انتهت مرحلة تقديم المذكرات وعُقدت ثلاث جلسات تحضيرية في ١٠ تموز/يوليه و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. وردّ الفريق على التماسات قدمها أوغستين نغيراباتواري طالباً الموافقة على إدراج أدلة إضافية في مرحلة الاستئناف. واستمعت دائرة الاستئناف إلى المرافعات الشفوية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٣١ - وردّ المكتب على طلبات تلت صدور الحكم بالإدانة أودعها أليعازر نيينغيكا ومتهمان آحران أدانتهم المحكمة. وكان السيد نيينغيكا قد أودع أربعة التماسات ردّ قاضٍ

منفرد ثلاثة منها في الفترة المشمولة بالتقرير. وردّ المكتب أيضا على طلبين للإفراج المبكر وأودعهما متهمان أدانتهم المحكمة وعلى طلب من مدان ثالث للكشف عن مستندات معينة.

٣ - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

٣٢ - في الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب المدعي العام بفرع أروشا ٧٤ طلبا من طلبات المساعدة وردت من ١٤ جهة، منها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، واستقبل وفدا من ممثلي سلطة الادعاء في بلد من البلدان. واستلزمت الاستجابة لهذه الطلبات البحث عن المواد ذات الصلة في قواعد بيانات الأدلة والمعلومات بمكتب المدعي العام، وتحديد تلك المواد واستعراضها وتحليلها، و/أو الحصول على موافقة الشهود أو مقدمي المعلومات ذات الطابع السري، و/أو تقديم مذكرات بشأن طلبات تعديل تدابير الحماية.

٤ - حفظ المحفوظات وإدارتها

٣٣ - في الفترة المشمولة بالتقرير، سلّم مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مكتب المدعي العام بفرع أروشا ٣٣٠ صندوقا من المواد المتعلقة بخمس قضايا مكتملة وبسجلات المراحل المبكرة من التحقيقات.

٣٤ - ويعكف مكتب المدعي العام بالمحكمة أيضا على تصنيف سجلات جمع الأدلة التي بحوزته قبل نقلها إلى فرع أروشا، متبعا في ذلك نشرة الأمين العام ST/SGB/2012/3 المعنونة "المحاكم الجنائية الدولية: حساسية المعلومات وتصنيفها وإدارتها وإتاحة الوصول إليها" والمعيّار الذي أصدرته الآلية بشأن تحضير السجلات العادية والرقمية ونقلها. وقد قطع المكتب شوطا كبيرا إلا أن أمامه المزيد مما ينبغي عمله.

٥ - رصد القضايا المحالة إلى السلطات القضائية الوطنية

٣٥ - واصل المدعي العام رصد التقدم المحرز في القضايا المحالة وهي تحديدا قضيتا ونسيسلاس مونيشياكا ولوران بوسياروتا اللتان أحيلتا إلى فرنسا في عام ٢٠٠٧، وقضيتا جان أوينكندي وبرنار مونياغيشاري اللتان أحيلتا إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي. ومهمة الرصد التي يضطلع بها المدعي العام تختلف عن تلك التي تجريها الآلية بموجب المادة ٦ من نظامها الأساسي ويرد وصفها أدناه في الفرع الخامس من هذا التقرير.

٣٦ - وفيما يتعلق بقضية مونيشياكا المحالة إلى فرنسا، يرى المدعي العام أن قدرا كبيرا من التقدم أُحرز في المرحلة التمهيدية وأصبح من المتوقع أن تنتهي هذه المرحلة بحلول نهاية عام ٢٠١٤ وأن تبدأ المحاكمة ويُنطق بالحكم بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وأفادت السلطات

الفرنسية المدعي العام بأنها تتوقع أن تنتهي المرحلة التمهيدية من قضية بوسيباروتا بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وأن تبدأ المحاكمة ويُنطق بالحكم بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٣٧ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤ بدأت المحكمة العليا في رواندا النظر في قضية أوينكندي واستمرت الجلسات حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومن المقرر أن تُستأنف الجلسات في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤. ولا تزال قضية مونيغيشاري في المرحلة التمهيدية؛ ولم يحدد بعد موعدُ لبدء المحاكمة.

٦ - مشاريع أخرى

٣٨ - واصل مكتب المدعي العام بفرع أروشا العمل مع نظيره في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عدد من المشاريع، منها جمع أفضل الممارسات في مجال التحقيق في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس ومحاكمة مرتكبيها في كتيب صدر في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتنظيم برنامج تدريبي متصل بهذا الموضوع ينفذ في منطقة البحيرات الكبرى في وقت لاحق من عام ٢٠١٤، ووضع كتيب لأفضل الممارسات فيما يتعلق بإحالة القضايا الدولية إلى السلطات القضائية الوطنية، وتوثيق سجل مجمع عن الإبادة الجماعية في رواندا استنادا إلى الوقائع التي فصلت فيها الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف التابعتان للمحكمة.

باء - مكتب المدعي العام بفرع لاهاي

٣٩ - بدأ مكتب المدعي العام بفرع لاهاي أعماله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد أصبح ملاكه الوظيفي مكتملا تقريبا حيث يعمل به ١٠ موظفين أساسيين. وإضافة إلى ذلك، شكل المكتبُ فريقا تحضيريا معنيا بدعاوى الاستئناف لتولي حالات الطعن في أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تُعرض على دائرة الاستئناف بالآلية. وبينما يستعد هؤلاء الموظفون لتولي أولى دعاوى الاستئناف المتوقع عرضها على الآلية، يواصلون أيضا تقديم المساعدة إلى مكتب المدعي العام بالمحكمة. وجار استقدام الموظفين لكي يتوافر بحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ مزيد من الأفرقة التحضيرية المعنية بدعاوى الاستئناف. وتُطبق ترتيبات التكليف بمهام مزدوجة لضمان كفاءة استغلال الموارد.

١ - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٤٠ - ردّ مكتب المدعي العام بفرع لاهاي على ثلاثة طلبات تتعلق بمزاعم وقوع انتهاك لحرمة المحكمة أودعها رادوفان كاراديتش.

٢ - إجراءات الاستئناف وما بعد الاستئناف

٤١ - يعكف مكتب المدعي العام بفرع لاهاي على التحضير تحسبا لاحتمال إقامة دعوى استئناف بشأن قضية فوجيسلاف شيشيلي التي يُنتظر أن تنطق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالحكم فيها.

٤٢ - وردّ مكتب المدعي العام بفرع لاهاي أيضا على الطعن الذي قدمه رادوفان ستانكوفيتش في قرار مجلس الإحالة بالمحكمة رَفُض طلبه إلغاء إحالة قضيته إلى البوسنة والهرسك. وقد رفضت دائرة الاستئناف الطعن.

٣ - إجراءات المراجعة

٤٣ - ردّ مكتب المدعي العام بفرع لاهاي على طلب قدمه ميلان لوكيتش لمراجعة الحكم الصادر بشأنه. ولا يزال طلب المراجعة معروضا على دائرة الاستئناف.

٤ - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

٤٤ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، نُقلت إلى مكتب المدعي العام بالآلية مهمة التعامل مع طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية والمنظمات الدولية فيما يتعلق بقضايا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، باستثناء الطلبات المتصلة بقضايا لا تزال المحكمة تنظر فيها. وتلقى مكتب المدعي العام بفرع لاهاي ٢٤٤ طلبا للمساعدة وردت من سبع دول أعضاء ومن منظمة دولية واحدة. وقد زاد عدد طلبات تقديم المساعدة عما كان متوقعا في الميزانية، وأنشئت وظيفة مؤقتة لإدارة تراكم عبء العمل الناتج عن ذلك. ويتعاون مكتب المدعي العام بفرع لاهاي تعاونا وثيقا مع المدعين المكلفين بالعمل كجهات اتصال في مكتب المدعي العام بالمحكمة القادمين من البوسنة والهرسك ومن كرواتيا وصربيا. وانطوت الاستجابة لطلبات تقديم المساعدة على البحث عن المواد ذات الصلة، وتصديق المستندات، والاتصال بالشهود، والحصول على موافقة مقدمي المعلومات ذات الطابع السري. كما أودع مكتب المدعي العام بفرع لاهاي ١٦ مذكرة بشأن طلبات قدمتها السلطات لتعديل تدابير الحماية.

٤٥ - وشارك مكتب المدعي العام بفرع لاهاي في المؤتمر الإقليمي السنوي لمكاتب الادعاء في بلدان يوغوسلافيا السابقة الذي عُقد في برايوبي بكرواتيا. ويعكف المكتب كذلك على التفاوض من أجل إبرام مذكرات تفاهم مع المدعين العامين في بلدان يوغوسلافيا السابقة لترسيخ التعاون وتعزيز تبادل المساعدة القانونية وضمان استمرار سير العمل بالتوازي مع

عملية تسلم المكتب مسؤوليات كانت من اختصاص مكتب المدعي العام بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٥ - الطلبات الواردة من رئيس قلم الآلية

٤٦ - في الفترة المشمولة بالتقرير، ردّ مكتب المدعي العام بفرع لاهاي على طلبات قدمها رئيس قلم الآلية للحصول على معلومات بشأن إدارة تنفيذ العقوبات الموقعة على ١٠ متهمين صدرت بحقهم أحكام بالإدانة.

٤٧ - ويعمل مكتب المدعي العام بفرع لاهاي مع مكتب المدعي العام بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل الإعداد لعملية تسلّم فرع لاهاي السجلات التي يحتفظ بها مكتب المدعي العام بالمحكمة.

خامسا - أنشطة قلم الآلية

٤٨ - يضطلع القلم بمسؤولية تقديم الدعم القانوني والقضائي والسياساتي والدبلوماسي والإداري لعمليات الآلية. وقد أدى إضافة إلى ذلك دورا رئيسيا في بدء فرع لاهاي أعماله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

ألف - الإدارة والتوظيف والمرافق

٤٩ - في الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٨ على كامل بنود ميزانية الآلية التي قدمها رئيس القلم. وفي القرار المذكور، اعتمدت الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٢٩٦ ١٢٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٨٣١ ١١٢ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشمل الميزانية ما يلي: (أ) ما مجموعه ٣٠ وظيفة جديدة لإنشاء إدارة صغيرة مستقلة للآلية؛ (ب) استمرار ٦٧ وظيفة متخصصة اعتمدت في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ (ج) إنشاء ٢٩ وظيفة متخصصة رُصدت لها الموارد من قبل في ميزانتي المحكمتين من خلال ترتيبات التكليف بمهام مزدوجة. ولا تزال وظيفة رئيس القلم تمول طوال فترة السنتين من ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إطار ترتيب التكليف بمهام مزدوجة.

٥٠ - ومع الإنشاء التدريجي لعدد ٣٠ وظيفة إدارية، بدأت الآلية في التخلص شيئا فشيئا من اعتمادها على المحكمتين. وبدأ نقل المهام الإدارية إلى الآلية اعتبارا من ١ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٤، وسيستمر النقل التدريجي على مدار فترة السنتين متزامنا مع تقليص الملاك الوظيفي للمحكمتين ومع مراعاة التركيز على ضمان الفعالية والمساءلة والاتساق.

٥١ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، استُقدم للعمل بالآلية ما مجموعه ١٣٣ موظفا (وظائف عادية ووظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)، منهم ٦٧ موظفا في فرع لاهاي و ٦٦ موظفا في فرع أروشا شاملا مكتب كيغالي. ويعمل بالآلية موظفون من ٤٨ دولة. وكانت نسبة المتقدمين للعمل في الآلية من موظفي المحكمتين الحاليين أو السابقين ٨٣ في المائة، وكانت نسبة الإناث ٤٩ من إجمالي الموظفين ونسبة الذكور ٥١ في المائة. أما الموظفون في الفئة الفنية والفئات العليا، فقد كانت نسبة الإناث بينهم ٥١ في المائة ونسبة الذكور ٤٩ في المائة.

٥٢ - ويقع فرعُ لاهاي في مبنى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا يزال فرع أروشا في نفس مبنى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولكن من المتوقع أن ينتقل إلى مقره الجديد في عام ٢٠١٦. وقد وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على ميزانية إنشاء مباني فرع أروشا التي كانت جزءا من الميزانية الشاملة للآلية، وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قدم الأمين العام تقريره الثالث عن المشروع (A/68/724).

٥٣ - ويمضي تشييد مباني فرع أروشا وفق الخطة. وقد أبرمت الآلية العقد مع شركة للاستشارات المعمارية والهندسية في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤ وأعلنت عن مناقصة للحصول على خدمات شركة من شركات البناء. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، وقعت الأمم المتحدة وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة اتفاقا يتعلق بتشيد المباني. وستنشئ حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة الطرق اللازمة للوصول إلى الموقع والمرافق اللازمة لربطه بالمنافع العامة، إضافة إلى تبرعها السخي لصالح الأمم المتحدة بحق إشغال أرض الموقع دون أية تكاليف. وتعرب الآلية عن امتنانها لما لقيته من تعاون من جانب حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وما حصلت عليه من مشورة تقنية من جانب الأمانة العامة وخاصة مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية.

باء - دعم الأنشطة القضائية

٥٤ - يقدم القلم الدعم للأنشطة القضائية في فرعي الآلية من خلال الإعداد لعقد جلسات النظر في القضايا وإدارة تلك الجلسات، وتجهيز الطلبات القانونية المودعة لدى الدوائر

المختلفة، وتكليف أفرقة الدفاع عن المتهمين ودفع أجورها، وتوفير خدمات ترجمة المراسلات والوثائق القضائية.

٥٥ - ويضاف إلى ذلك أن القلم نسّق عملية إرساء قوائم بأسماء المرشحين الأكفاء لشغل الوظائف الشاغرة من موظفي المحكّمتين وغيرهم، وذلك لتمكين الآلية من الإسراع في زيادة قوام موظفيها في حالة حدوث زيادة مفاجئة في نشاطها القضائي، عقب إلقاء القبض على أحد الهاربين مثلاً.

٥٦ - وكذلك وسّع القلم نطاق قائمة للمحامين الأكفاء يُحتفظ بها بموجب المادة ٤٣ (باء) من قواعد الإجراءات والإثبات لتكليفهم بالدفاع عن المشتبه بهم أو المتهمين، وقائمة أخرى يُحتفظ بها بموجب المادة ٤٣ (جيم) من القواعد وتضم المحامين المناوبين الذين يسهل استدعاؤهم لتمثيل المتهمين لأغراض مثولهم أمام المحكمة لأول مرة.

جيم - تقديم الدعم للأنشطة الأخرى التي صدر بها تكليف

١ - دعم الشهود وحمايتهم

٥٧ - عملاً بالنظام الأساسي والترتيبات الانتقالية، أصبحت الآلية الآن مسؤولة عن وظائف دعم وحماية الشهود فيما يتصل بآلاف من الشهود الذين أدلوا بأقوالهم في قضايا أنجزتها المحكّمتان.

٥٨ - وواصلت وحدة دعم وحماية الشهود التابعة لفرع أروشا تقديم الدعم إلى الشهود الذين أدلوا بأقوالهم في قضايا أنجزتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بما في ذلك توفير الرعاية المتخصصة للشهود ممن وقعوا ضحايا للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أثناء أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا. وبالتعاون مع الأجهزة الأمنية الحكومية، ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالة الشهود الذين هم من اللاجئين، عملت الوحدة بفرعها على إيجاد حلول سريعة ومرضية للشواغل الأمنية التي أعرب عنها الشهود. كما واصل فرع لاهاي العمل على نقل الشهود المشمولين بالحماية إلى أماكن جديدة للعيش فيها.

٥٩ - وفي إطار الالتزام بمواصلة تعزيز عملية حفظ السجلات ذات الصلة بالشهود التي ترد من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بدأت وحدة دعم وحماية الشهود في إنشاء قاعدة للبيانات عن الشهود تكون أداة مشتركة ومبسطة لتخزين وحفظ المعلومات المتعلقة بالشهود في فرعي الآلية.

٦٠ - وفي الفرعين، استمرت وحدة دعم وحماية الشهود في الاتصال بالشهود في إطار الرد على الطلبات الواردة من السلطات الوطنية إما لإلغاء تدابير الحماية أو تعديلها أو تكثيفها عملاً بالمادة ٨٦ من القواعد. وزاد عدد المشاورات التي جرت مع الشهود في الفترة المشمولة بالتقرير نظراً لزيادة عدد هذه الطلبات.

٢ - إدارة المحفوظات والسجلات

٦١ - ستتولى الآلية مسئولية إدارة محفوظات المحكمتين التي تتألف من سجلات ورقية يصل طولها إلى نحو ١٥ ٠٠٠ متر ومما يقرب من ثلاثة بيتابايت من البيانات الرقمية تشمل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ساعة من التسجيلات السمعية البصرية.

٦٢ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم المحفوظات والسجلات بالآلية العمل عن كتب مع المحكمتين فيما يتعلق بإعداد سجلاتهما ومحفوظاتهما لنقلها إلى الآلية. وقدم القسم المشورة والتوجيه والمساعدة العملية إلى موظفي المحكمتين، وسهل نقل السجلات العاملة إلى مكاتب الآلية ونقل السجلات غير العاملة إلى مستودعات القسم لتخزينها. وقد تسلم القسم حتى الآن من المجموع الإجمالي المقدر للسجلات الورقية غير العاملة التي يتوقع أن يتلقاها من المحكمتين عند إغلاقهما ما نسبته ٣٠ في المائة تقريباً من سجلات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا و ١٣ في المائة تقريباً من سجلات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٦٣ - وأصبح قسم المحفوظات والسجلات بالآلية مسؤولاً عن مستودعات مؤقتة لحفظ السجلات الورقية في أروشا ولاهاي، وذلك ريثما يكتمل إنشاء مستودعات دائمة في الموقعين. وفي أروشا، يشارك القسم في تصميم وإنشاء المباني الجديدة للآلية من خلال إعداد الاحتياجات المقدرة من الموارد والمواصفات الخاصة بالمبنى الذي ستودع فيه المحفوظات، كما يقدم المشورة بشأن مستلزمات حفظ السجلات العاملة الخاصة بالآلية. وفي لاهاي، يساهم القسم في تحديد الاحتياجات التشغيلية لتخزين محفوظات المحكمتين. ويعكف القسم أيضاً على تحديد الاحتياجات اللازمة لتوفير مستودع رقمي للحفظ على المحفوظات الرقمية الخاصة بالمحكمتين.

٦٤ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استمر قسم المحفوظات والسجلات بالآلية في إرساء سياساتها المتعلقة بالسجلات والمحفوظات، بما في ذلك إرساء سياسة لحفظ السجلات وأخرى لتبادل البريد الإلكتروني، ووضع معايير لتخزين البيانات الوصفية، وتحديد جداول زمنية للإبقاء على السجلات، وإعداد مبادئ توجيهية لإدارة المعلومات الحساسة. وبدأ القسم

أيضا في استحداث نظام إلكتروني شامل لإدارة الوثائق والسجلات لحفظ السجلات غير القضائية، وهو يساهم في وضع نظام إلكتروني للسجلات القضائية.

٦٥ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اضطلع قسم المحفوظات والسجلات بالآلية بمسؤولية إدارة مركز الموارد والبحوث التابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهو أحد أفضل الجهات التي توفر موارد البحث في مجالات القانون الدولي في شرق أفريقيا. ويوفر المركز الخدمات البحثية وخدمات توفير المراجع لموظفي المحكمة والآلية، وللمستخدمين الخارجيين. ومن فيهم العامة. وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٤، أصبح القسم مسؤولا أيضا عن إدارة وحدة السجلات القضائية بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تتولى إدارة السجلات القضائية للمحكمة المذكورة وإعدادها للنقل إلى عهدة الآلية.

٣ - تنفيذ الأحكام

٦٦ - في الفترة المشمولة بالتقرير، كان فرع أروشا مكلفا بتنفيذ نحو ٢٩ حكما في بلدين مختلفين وكان فرع لاهاي مكلفا بتنفيذ نحو ٢١ حكما في ١٤ بلدا. وسعت الآلية بدأب إلى تأمين تعاون دول الإنفاذ الحالية في تنفيذ العقوبات التي وقعتها المحكمتان، وواصلت أيضا بذل الجهود التفاوضية لإبرام اتفاقات إضافية مع الدول بغية زيادة قدرتها على تنفيذ الأحكام. وعملا بقرارات الرئيس، أشرف القلم كذلك على إجراءات الإفراج المبكر لثلاثة أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وسبعة أشخاص أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٦٧ - ووضع القلم نمودجا لاتفاقات تنفيذ الأحكام يعكس الإطار القانوني الجديد للآلية والممارسات المعمول بها حاليا في مجال تنفيذ الأحكام. ويشكل هذا الاتفاق النموذجي أساس المفاوضات التي تُجرى مع دول الإنفاذ المحتملة.

٦٨ - وتعرب الآلية عن امتنانها للدول الأعضاء التي تتولى تنفيذ الأحكام ولتلك التي أبدت استعدادها للنظر في إبرام اتفاقات لتنفيذ الأحكام. وتشكر الآلية أيضا إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة والمسؤول المكلف في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لما قدمه كلٌّ منهم من نصائح وتقارير بشأن الحالة الأمنية في مالي حيث يقضي العقوبة عددٌ من المدانين الذين تضطلع الآلية بالمسؤولية عنهم.

٤ - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

٦٩ - يقوم القلم بتيسير طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية أو الأطراف المختصة أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات المتصلة بالأفراد المتهمين بأفعال مرتبطة بجريمة الإبادة الجماعية في رواندا أو التزاع الذي شهدته يوغوسلافيا السابقة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى القلم العديد من طلبات المساعدة التي نظر فيها وردّ عليها، وكان من ضمنها طلبات لاستجواب أشخاص محتجزين وشهود مشمولين بالحماية وطلبات لتعديل تدابير حماية الشهود وطلبات لجمع مواد ذات طابع سري وإحالتها إلى السلطات الوطنية.

٥ - رصد القضايا التي أُحيلت إلى المحاكم الوطنية

٧٠ - وفقا للمادة ٦ (٥) من النظام الأساسي، أبرمت الآلية مذكرتي تفاهم مع هيئة دولية هي المشروع الدولي لكبار المحامين، لكي تتولى رصد القضايا التي أحالتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى كل من رواندا وفرنسا. وأجرى قلم الآلية أيضا اتصالات مع منظمات وهيئات دولية وإقليمية أخرى لكي تقدم المساعدة في تحديد جهات يمكن أن يُعهد إليها برصد القضايا. وواصل موظفو الآلية والمحكمتين رصد القضايا ريثما يتم الانتهاء من هذه الترتيبات. ويمكن الاطلاع على تقارير الرصد العلنية على الموقع الشبكي للآلية.

٦ - العلاقات الخارجية وتبادل المعلومات

٧١ - يمكن الاطلاع على الموقع الشبكي للآلية باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وهو يقدم أيضا معلومات أساسية عن ولاية هذه المؤسسة وأنشطتها باللغات الكينيارواندية والبوسنية/الكرواتية/الصربية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كان عدد الزيارات للموقع الشبكي ١٥٩ ٠٠٠ زيارة. وتزايد مجموعة الوثائق المتاحة على الموقع: وهي تشمل حاليا أكثر من ٤٠٠ وثيقة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وجار العمل على إضافة وثائق قضائية باللغات الكينيارواندية والبوسنية/الكرواتية/الصربية. وجرى، إضافة إلى ذلك، إعداد مشروعين رئيسيين يمثل أحدهما في قاعدة البيانات المتعلقة بالاجتهاد القضائي للمحكمتين التي تعتبر أداة بحث في مجال العدالة الجنائية الدولية، أما الآخر فهو موقع شبكي باسم "المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تتذكر" يحيي الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا في عام ١٩٩٤.

٧٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الآلية خطوات إضافية لكفالة إتاحة المعلومات الرئيسية للعامة في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة. وفيما يتصل بالمحكمة الجنائية

الدولية لرواندا على سبيل المثال، سجلت الآلية ٣٨ حكما مترجما إلى اللغة الكينيارواندية كسجلات قضائية رسمية، وهي بصدد استطلاع أفضل السبل لإتاحة هذه السجلات لقطاع أوسع من السكان في رواندا.

سادسا - الخلاصة

٧٣ - أصبح للآلية الآن فرعان في قارتين مختلفتين وفقا لما جاء في ولايتها القانونية، وشرعت في أداء وظائف أورتثها إياها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والآلية ملتزمة بمواصلة مساعيها لمواءمة وتكييف الاجتهاد القضائي الصادر عن المحكمتين وكذلك عمليتهما وإجراءتهما، بغية بناء مؤسسة صغيرة فعالة وموحدة تعكس أفضل الممارسات وتتقيد بها.
